

### المقدمة

يشتمل هذا التقرير على النتائج التي توصل إليها التقييم المرتكز على التعلّم لبرنامج أنشُر ما تدفع المبتكر المعني بمستخرجي البيانات (PWYP Data Extractors' Programme). أبصر هذا البرنامج النور، بدعم من شبكة Omidyar Network، ومعهد حوكمة الموارد الطبيعية (NRGI)، وأوكسفام في الدانمارك، كاستجابة مباشرة بعد نشر تقارير الإفصاح الإلزامي الأولى ("المدفوعات المسدّدة للحكومات) في كل من النرويج والاتحاد الأوروبي وكندا.

أراد ائتلاف أنشُر ما تدفع تطوير قدرات أعضائه من أجل النفاذ إلى بيانات الإفصاح الإلزامي وغيرها من البيانات الناتجة عن مشاريع البحث الفردية، وتحليلها واستخدامها في حملاتهم. شارك 23 شخصاً في دورات امتدت على سنتين، وتضمّنت ورشات عمل وجهاً لوجه بالإضافة إلى نشاطات بإرشاد عن بعد. اعتمد البرنامج مقاربة التعلّم بالممارسة حتى يتمكن المشاركون من اكتشاف التفاوتات والقصص المثيرة للاهتمام التي يمكن إدراجها وإيصالها في على شكل دراسات حالات أو غيرها. ومن هذا المنطلق، تم تصميم الاجتماعات وجهاً لوجه بهدف تطوير الصلات ودعم الأقران بين مختلف المشاركين، وبهدف تشجيع المشاريع التعاونية بين الأعضاء من بلدان الشمال والأعضاء في دول غنية بالموارد في الجنوب. لكن هدف أنشُر ما تدفع لم يقتصر على ذلك فحسب، إذ أراد الائتلاف إحراز المزيد من التقدّم؛ فأمل مصممو البرنامج أن يكتسب مستخرجو البيانات المعرفة والمهارات الكافية لاستلام شغلة التدريب، ما يسهم في إنشاء مجتمع صغير لكن فعّال معني بالبيانات ضمن ائتلاف أنشُر ما تدفع.

أراد التقييم اختبار بعض الفرضيات الرئيسية وراء نظرية العمل الخاصة بالبرنامج، مستعيناً بالنظرية والأدلة في مجال الشفافية والمشاركة والمساءلة من ناحية المسائل التالية:

- أهمية أن تكون التكنولوجيات والأدوات والبيانات ذات صلة بالمشاكل التي يحدها المستخدمون في السياقات المحلية؛
- منافع اعتماد استراتيجيات شاملة للربط بين عمل الفاعلين من أجل المساءلة مع المجتمعات المحلية المتضررة من مشاريع الاستخراج وبين المناصرة على المستوى الوطني<sup>1</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات والتكتيكات المستخدمة في هذه المقاربات تستند إلى فهم عميق للعوامل السياقية وعلاقات القوة التي تؤدي إلى بلورة "نظم المساءلة (accountability ecosystems) والتي سوف يُشار إليها في هذا التقرير بعبارة "نظم حوكمة الموارد الطبيعية"<sup>2</sup>. تتضمّن هذه النظم عمليات وآليات المساءلة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء داخل البلاد وخارجها. وغالباً ما تقوم المقاربات الناجحة على تعاون بين ناشطي المجتمع المدني والمسؤولين عن الإصلاحات في مؤسسات الدولة؛
- طبيعة العلاقات المعقّدة التي تتطلب سمرة ووساطة لكي تصبح مختلف البيانات والأدلة ذات صلة ومنفعة للفاعلين من أجل المناصرة. وتنتم هذه العلاقات بالتعقيد لأنها تضم أشخاصاً موجودين في أماكن مختلفة من نظم مساءلة حوكمة الموارد الطبيعية ولهم حاجات مختلفة من ناحية البيانات.<sup>3</sup>

### الخلاصات

أتى برنامج أنشُر ما تدفع المعني بمستخرجي البيانات في الوقت المناسب وكان ذا صلة. فمستخرجو البيانات يعلمون أن البيانات والأدلة وحدها لا تكفي من أجل إطلاق شرارة المساءلة، ولكنهم يدركون أيضاً أن البيانات الجيدة توحى بالثقة وتستطيع أن تدعم أو تكمل خطوات وتدابير أخرى. ورغم وجود فاعلين آخرين يدعمون تطوير القدرات في المجال، إلا أن المراجعات الأخيرة لقطاع

<sup>1</sup> عادة ما يُشار إلى فكرة الربط بين العمل على المستوى المحلي والعمل على المستوى الوطني بعبارة "التكامل العامودي"، التي اعتبرها جوناثان فوكس طريقة مختلفة للقيام بالمساءلة. وتهدف هذه الفكرة إلى تحديد الاختلالات في توازن القوى التي تؤدي إلى فشل المساءلة، ومعالجة هذه الاختلالات من خلال العمل المنسق على المستويات المحلية، ودون الوطنية، والوطنية، وعبر الوطنية. ويمكن إيجاد أمثلة متعددة عن مقاربات متكاملة ناجحة للمطالبة بالمساءلة في التقرير البحثي الذي أعده كل من جون أسبرون (Aceron, J.) وفرانيسيس أيزاك (Isaac, F.) في العام 2016 بعنوان: Going Vertical: Civil Society Policy Monitoring and Advocacy in the Philippines. (النهج العامودي: رصد السياسات والمناصرة على يد المجتمع المدني في الفلبين)، مع العلم أن أعمالاً قليلة ركّزت على البيانات

[https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/12718/MAVC\\_Going\\_Vertical\\_FINAL.pdf](https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/12718/MAVC_Going_Vertical_FINAL.pdf)

<sup>2</sup> ترتبط عبارة النظم الوطنية لحوكمة الموارد الطبيعية ارتباطاً وثيقاً بنظم المساءلة المستخدمة في مجال الشفافية والمشاركة والمساءلة. ويمكن للقراء المهتمين بالحصول على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع قراءة ورقة براندن هالوران (Brendan Halloran) (2015): تعزيز

نظم المساءلة [Strengthening Accountability Ecosystems](#)

<sup>3</sup> من أجل محادثة مثمرة حول الوساطة وترجمة الأدلة، يمكن مراجعة ورقة معهد النتائج من أجل التنمية (Results for Development) بشأن السياسة القائمة على الأدلة. يعرض بروك ماكجي (Brock McGee) تعريفات مفيدة لوساطة المعلومات تركّز على العملية المتخصصة لتحليل البيانات ونقلها التي تُعتبر نوعاً محدداً من الوساطة.

الصناعات الاستخراجية أظهرت أن استخدام البيانات لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير.<sup>4</sup> لذلك، أبدى جميع المشاركين التي تمت مقابلتهم الرغبة في تطوير مهاراتهم، وقَدروا جميعًا فرصة المشاركة في البرنامج. وحتى الأشخاص الذين انتقدوا بعض الطرق والوسائل المستخدمة ارتأوا أنه يجب الاستمرار بالبرنامج، لكن مع بعض التحسينات.

أظهر برنامج مستخرجي البيانات أن المزج بين ورشات العمل الدولية وبين الإرشاد عن بعد يسمح لأعضاء الائتلاف بإيجاد البيانات واستخدامها من أجل الكشف عن مسائل مهمة منوطًا بضعف الشفافية والمساءلة في حوكمة الموارد الطبيعية. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج حقق نتائج مبهرة، وخصوصًا بالنظر إلى طبيعته المبتكرة والطموحة؛ فقد تمكّن 14 مستخرج بيانات من إعداد دراسات حالات، مع إمكانية التأكيد على أن للمشروع فضل كبير في ذلك. لكن، كما تشير النتائج، إن بناء القدرات من أجل استخدام أكثر فعالية للبيانات ليس بالإنجاز السهل أبدًا، علمًا أن هناك عددًا من القيود التي حدّت البرنامج.

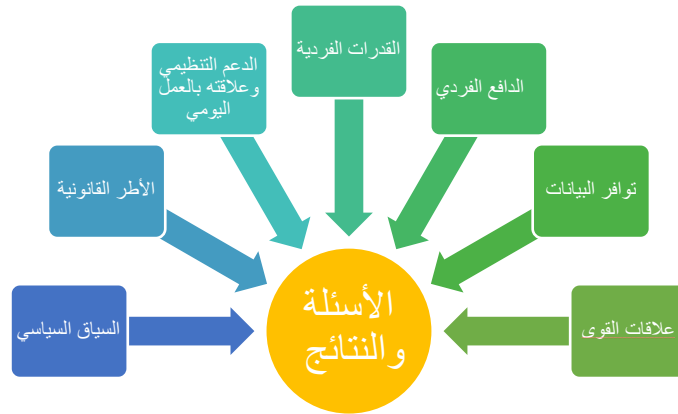
رغم أن البرنامج أفتق عددًا لا بأس به من المشاركين بأن بيانات الإفصاح الإلزامي مهمة، إلا أنه لم يتمكّن من إقناع مستخرجي البيانات وغيرهم من الأعضاء من الدول الغنية بالموارد بأن البيانات هي ذات صلة. وهذا، يكون البرنامج قد فشل في تحقيق طموحه المتمثّل بدعم المشاريع التعاونية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم لا يفيد أن بيانات الإفصاح الإلزامي ليست ذات صلة، بل إن البرنامج لم ينجح في إقناع أعضاء الائتلاف أو الإظهار لهم أنها ذات صلة. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى المزيد من الدراسات لتقييم صلة وملاءمة بيانات الإفصاحات الإلزامية في سياقات مختلفة من أجل معالجة مختلف المشاكل.

لم تسفر مشاريع كثيرة لمستخرجي البيانات عن طلبات للحكومات أو الشركات من أجل الحصول على مزيد من المعلومات أو طلبات محددة بشأن السياسة أو الحملة. لهذا السبب، كان من الصعب اختبار فرضية أن البيانات القائمة على الأدلة من شأنها التأثير على تغيير السلوكيات في مجال المساءلة. وقد يُعزى هذا المستوى المتدني من المناصرة وتنظيم الحملات جزئيًا إلى عدم وجود ما يكفي من استراتيجيات التواصل والوساطة، ناهيك عن مدة البرنامج القصيرة والحساسيات السياسية المرتبطة بمصالح مشروعة معقدة لبعض الدول الغنية بالموارد، وهي كلها عوامل أسهمت في النتائج غير المرضية في هذا المجال. ومن دون وساطة مدروسة، إن طلبات الحصول على المزيد من البيانات أو الجهود المبذولة لاستخدام التحليل من أجل التأثير على التشريعات سوف تقضي إلى نتائج مخيبة للأمل.

نجح البرنامج المعني بمستخرجي البيانات إلى حد معقول في استخدام ورشات العمل الدولية لبناء الروابط والعلاقات بين أعضاء الائتلاف، ما زاد من إمكانيات الحفاظ على استمرارية بعض المبادرات وتوسيع نطاق فعاليته. لكن بشكل عام، كانت هذه الإمكانيات والفرص متواضعة: فعند سماع قصص عن مستخرجي بيانات لم يتمكّنوا من إنهاء مشاريعهم بسبب تضارب أولويات العمل معها، أو عن مستخرجي بيانات لم يشعروا أنهم مجهّزين بما يكفي لتشارك كل ما يتخطى حدود الرسائل الأساسية المتعلقة بمنافع البيانات، تظهر جليّة الحدود التي قيّدت البرنامج.

ولربّما الأهم من إنجازات البرنامج المعني بمستخرجي البيانات هي الدروس والعبر الناتجة عنه بشأن بناء القدرات وإيجاد الحوافز لاستخدام البيانات لدعم العمل من أجل المساءلة على نطاق أوسع. هناك بعض الدروس المهمة المتعلقة بالمسائل التشغيلية كمدّة ورشات العمل وموقعها، لكننا لن ندخل في تفاصيلها في هذا التقرير، بل سوف نركّز على المواضيع الاستراتيجية الأهم المتعلقة بالأدلة الداعمة من الكتابات والأدبيات، عند الإمكان.

- إن مبادرات تنمية القدرات الموجهة بالبيانات والهادفة إلى زيادة استخدام نوع معيّن من البيانات، كبيانات الإفصاح الإلزامي في هذه الحالة، قد لا تكون أكثر الاستراتيجيات فعالية لبناء ثقافة البيانات. فعدد كبير من ائتلافات أنشروا ما تدفع بارع في مجال البيانات ويحسن استخدامها في الحملات، غير أن بناء ثقافة بيانات حيث يعتبر الأعضاء أن البيانات والأدلة تشكل جزءًا من عملهم اليومي لا يقتصر على ذلك فحسب، إذ على أعضاء الائتلافات أن يطوروا الثقة الضرورية التي تسمح لهم باستخدام البيانات بالطرق الأكثر صلة بهواجسهم والجمهور الذي يسعون إلى التأثير به. ولعلّ هذه الرسائل هي إحدى أهم الرسائل في الأدلة المعاصرة الموجودة في مجال الشفافية والمشاركة والمساءلة<sup>5</sup>. ووفقًا للتقييم، إن هذه الصلة تحدّدها، بدرجة معينة، المنظمات الأعضاء المحلية بالإضافة إلى السياق السياسي المحلي؛ إلا أنها ستتأثر أيضًا بمجموعة من العوامل الأخرى التي تترك بصمتها على دوافع الفرد وقدرته على الانخراط في برنامج كهذا، وعلى الأسئلة التي يمكن الإجابة عليها من خلال البيانات.



الرسم الأول: العوامل التي أثرت على أسئلة ونتائج البحث في صفوف مستخرجي البيانات

- تبرز الحاجة لاعتماد مقاربة معيارية (modular approach) كجزء من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز نظم حوكمة الموارد<sup>6</sup>: فيما نجح بعض مستخرجي البيانات في إجراء تحليلات بيانات معقدة، اكتسب البعض الآخر مهارات أخرى أساسية أو فشلوا، ما قد يُعزى جزئياً إلى تفاوت مستويات المهارات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن شركة OpenOil الشريك الأفضل لتدريب المشاركين الذين لا خبرة لديهم في مجال العمل بالبيانات، مع الإشارة إلى أن الاتفاقيات التعاقدية غير الملائمة بين OpenOil وأنشُر ما تدفع زادت المشكلة سوءاً.

إن إحدى أكثر نتائج البرنامج إفادة هي أداة حالات الاستخدام [use cases](#) التي طوّرتها شركة OpenOil والتي تجيب جزئياً على الدرس الذي تعلمناه بشأن الحاجات التدريبية المتفاوتة بين مختلف الأعضاء الانتلاف. وتساعد هذه الأداة أيضاً على تحديد الاستخدامات المتنوعة والمستخدمين المتنوعين لأنواع مختلفة من بيانات الصناعات الاستخراجية ضمن نظام حوكمة الموارد الأوسع. والأهم هو أنها تبدأ بتحديد مختلف الحاجات في مجال بناء القدرات المتعلقة بالبيانات، علماً أنه يتم تصنيف هذه الحاجات وفقاً لمستوى الصعوبة المرتبط بكل هدف، ووفقاً للأدوار التي تؤديها الدول ومنظمات المجتمع المدني المتعددة في نظم الحوكمة والمساءلة. وتُعتبر هذه الأداة مهمة لسببين، هما:

1. لأنها تشجّع على اعتماد مقاربة للتفكير ببناء القدرات تكون أكثر ارتكازاً على المستخدم واتساقاً مع ما يُعتبر ممارسة جيدة
2. لأن تحليل مختلف المستخدمين والاستخدامات يعطي فكرة عن مدى تعقيد نظام حوكمة الموارد بشكل عام

- إن مقارنة تعاونية مستنيرة بتحليل السياقات المحلية ونظم حوكمة الموارد الطبيعية، يُضاف إليها الوساطة المعقدة، قد تعطينا أفكاراً مهمة. ويصدف أن المشروع المعني بمستخرجي البيانات تضمن فرصاً للتعلم من زملاء متعددين من شبكة School of Data كان أحدهم مشاركاً في البرنامج. وتجدر الإشارة إلى أن الزمالة بحد ذاتها ليست الميزة الأهم في هذا البرنامج الذي يتأثر نجاحه بمهارات الزميل التقنية والاجتماعية وبالسياق. المهم هنا هو أن يبدأ الشخص الذي يدعم بناء القدرات بتطوير العلاقات ومحاولة فهم نظام الحوكمة أو المساءلة ومختلف الحاجات في مجال استخدام البيانات قبل البدء بالتدريب. على سبيل المثال، إن المقاربة المكثفة مع السياق المحلي التي اعتمدها مستخرجو البيانات في ميانمار سمحت لمقاربة تعاونية ومستندة إلى المستخدم لبناء القدرات باستخدام البيانات التي شملت الصحفيين والنواب. وحالياً، يتم تطبيق نموذج ميانمار مع بعض التغييرات في اختبار يجريه معهد حوكمة الموارد الطبيعية (NRGI) لجذب الاهتمام نحو بيانات الإفصاح الإلزامي الذي تقوم به شركة Shell عن مدفوعاتها للحكومة النيجيرية ولاستخدام هذه البيانات. أما من جهة أنشُر ما تدفع، فيقدم هذا النموذج فرصاً لاكتشاف إلى أي مدى يمكن لمقاربة مكثفة محلّياً فيها عوامل متعددة تقع ضمن خانة الممارسات الجيدة أن تكون فعالة<sup>7</sup>. تشمل هذه العوامل مقارنة محدّدة للعمل مع المنظمات الإعلامية ومؤسسات الدولة المعنية بالتدقيق المالي وبناء قدراتها من أجل استخدام البيانات.

<sup>6</sup>أدين ببعض هذه الأفكار لجيد ميلر (Jed Miller)  
<sup>7</sup>مقابلة مع فرد من معهد حوكمة الموارد الطبيعية (NRGI)

### التوصيات

أثمر برنامج أنشُر ما تدفع المعني بمستخرجي البيانات عن دروس مفيدة حول الفرص والتحديات المرتبطة ببناء القدرات لاستخدام البيانات في قطاع الصناعات الاستخراجية. وتقف الأمانة العامة الدولية أمام خيارين لكيفية تطبيق هذه الدروس في استراتيجيتها المستقبلية:

- الخيار الأول: إدخال بعض التغييرات على عرض مستخدمي البيانات عبر أداة حالات الاستخدام (use case) التي طوّرتها شركة OpenOil بهدف تقسيم مستخدمي مختلف أنواع البيانات وتطوير مقاربة معيارية (modular approach) لإعطاء التدريب من خلال شريك استراتيجي واحد أو أكثر. يمكن إيجاد مثال عن هذه المقاربة في إطار المهارات الخاص بمعهد المهارات المفتوحة [Open Data Institute's skills framework](#) الذي يعرض مجالات المهارات والمعارف المختلفة المرتبطة باستخدام البيانات المفتوحة على مستويات متنوعة، من المبتدئ إلى الخبير.
- الخيار الثاني: تكييف جذري لمقاربة عامة مستندة إلى السياق المحلي ومستنيرة بتحليل الحاجات في بناء القدرات المنوطة بالبيانات ضمن سياق النظم الوطنية لحوكمة الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى تطوير طريقة عمل معيارية، يقتضي ذلك من الأمانة العامة الدولية تطبيق الدروس المستفادة من نموذج ميانمار المذكور أعلاه في بعض الدول التي تُعتبر أولوية.